@ 227 @ | | (ويحتمل أن يقال : المزية المذكورة كون أحاديثهما أصح الصحيح) كان | حقه أن يُفَرّ ِع ذلك على قوله : فيما يرجع إلى نفس الصحة ، ويُقدّ ِم على قوله : | وممن صرح . / وترك الاحتمال ، ويقول : فيكون المزية المذكورة . . . الخ ولك | أن تقول : معنى قوله : مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة ، أن لهما مزيةً من حيث | الصحة . | | (ومنها) أي من أنواع الخبر المحتفّ بالقرائن . (المشهور) أي الحديث | المشهور عند علماء الحديث ، لا المشتهر على ألسنة العامة ، ولذا قال : (إذا كانت | له طُرُق ،) أي أسانيد (مُتَبَايِنةٌ) أي متغايرة (سَالمِةٌ من ضعف الرواة ، والعِلل) أي | القادحة خفيةً كانت ، أو غيرَها . | | (وممن صرّ َح بإفادته) أي المشهور المذكور (العلم النظري) بالنصب على | المفعولية (الأستاذ أبو منصور البغدادي) بالدال المهملة أولاً ، والمعجَمة ثانياً ، وهو | أفصح من عكسه ، ومن المهملتين ، والمعجمتين ، (والأستاذ أبو بكر بن فُورَك) | بضم الفاء ، وفتح الراء (وغيرهما) قال المصنف فُورَك ممنوع الصرف ، فإنهم | يُدخلون الكاف عوض ياء التصغير . ومثله زيرك . قال تلميذه : هذا ليس علة منع | الصرف على ما عُرف في العربية . قلت : هذا غفلة من التلميذ لأنّ مراد الشيخ | بضمير قوله : فإنهم الأعجام . وبهذا يُعلم أنّ علة منع الصرف هي العُجْمَة مع | العلمية المعلومة من المقام . |